



السويط: 300 دينار بدل إيجار من الشهر التالي لتقديم طلب الرعاية السكنية

قدم النائب ثامر السويط اقتراحا بقانون يقضي باستحقاق رب الأسرة بدل إيجار مقداره 300 دينار اعتبارا السكنية.

alwasat.com.kw

في اجتماعات لجنة العرائض والشكاوى

الحجرف: لا نقبل تمثيل الحكومة بأقل من وزير أو وكيل وزارة

الدستور. وأكد الحجرف ان عدم حضور الوزراء او وكلائهم اجتماعات اللجنة من دون حتى تقديم اعتذار هو امر مرفوض جملة وتفصيلا. وطالب رئيس مجلس الأمة بضرورة التنويه على رئيس مجلس الوزراء ألا يقل تمثيل الجهات الحكومية في حضور اجتماعات لجنة العرائض والشكاوى عن وزير أو وكيل وزارة طبقا لقرارات مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

وقال «يعز علي أن تحضر سيدة عمرها سبعون عاما إلى اللجنة وتقدم شكوى ونقول لها أننا غير قادرين على البت بها لعدم وجود الوزير أو المسؤول المختص، مؤكدا انه لا يقبل باستمرار هذا الحال من أي وزير كاننا من كان».

وأعلن أنه سوف يوجه رسالة واردة شديدة اللهجة لمجلس الأمة في الجلسة المقبلة بالتأكيد على هذا الأمر، مؤكدا ان عدم الاكتراف بلجنة العرائض والشكاوى امر غير مقبول لا من وزير الداخلية ولا من غيره من الوزراء، ومن لا يحضر اجتماعات اللجنة فسبكون لنا معه شأن آخر وليفهم الوزراء كلامي هذا كيفما شاؤوا.

وطالب الحجرف الأمانة العامة لمجلس الأمة بإرسال كتاب شديد اللهجة للأمانة العامة لمجلس الوزراء للتتويه على الوزراء بهذا الأمر، متمنيا ان تؤخذ رسالته على محمل الجد.

سد الفراغ».

واعتبر ان من لا يحضر للجنة من الوزراء أو لا يحترم قرار مجلس الأمة ولا قرار مجلس الوزراء فليقدم استقالته ويجلس في بيته ولا فلن يكون أي وزير منهم بمنأى عن المساءلة، مشيرا إلى أن هذه الرسالة يجب أن تصل إلى وزير الداخلية وكل الوزراء بلا استثناء، وقال «لا يتوقع أي من الوزراء بمن فيهم وزير الداخلية بأنهم بمنأى عن المساءلة السياسية، وعلى الوزير الجراح وغيره من الوزراء أن يعرفوا أن «طلابهم» كثيرون فلا يعتقدون أنهم بمنأى عن المساءلة».

وأكد أهمية لجنة العرائض والشكاوى لاسيما انها اللجنة الوحيدة التي تناو لها الدستور واللائحة الداخلية للمجلس بالتفصيل، مؤكدا أن هذا الأمر دليل على اهتمام المشرع الدستوري في ذلك الوقت على ان قضايا المواطنين يجب ان تحل داخل بيت الأمة.

وأشار الى ان مضابط إعداد الدستور ذكرت في تفسير المادة 115 من الدستور ان اللجنة هي عبارة عن وساطة قانونية لحل مشاكل المواطنين، مستغريا ب عدم الاهتمام من قبل الوزراء في هذا الجانب. واستغرب الحجرف حرص الوزراء على حضور اجتماعات اللجان الوزارية بمجلس الوزراء والمشكلة بقرار من مجلس الوزراء، وفي المقابل هناك عدم اهتمام منهم على حضور اللجنة البرلمانية المشكلة بناء على



مبارك الحجرف

وزير الداخلية أو وكيله للإجتماع. وزاد «إذا كان وزير الداخلية لا يحترم قرار مجلس الوزراء الذي هو عضو فيه ولم يحترم قرار مجلس الأمة فليقدم باستقالته إن كان لا يريد العمل، فلا نريد إضاعة وقتنا الذي يفترض أن يكون لحل مشاكل المواطنين وليس عدم الاكتراف بها» وقال الحجرف «من يريد التقدم باستقالته فهناك الكثيرين من أبناء الأسرة والشعب الكويتي يمكن ان يجلؤا مكانه، ولا يتوقع أحد أنه هو الوحيد القادر على

رياض عواد

هاجم رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب مبارك الحجرف الوزراء الذين اتهمهم ب«تطنيش» اللجنة والاستهتار بها وعدم الاستجابة للدعوات التي توجه لهم لحضور اجتماعاتها، ملوحا بإجراءات دستورية، لم يسهمها في حال استمرت اللامبالاة الحكومية بشكاوى المواطنين. وقال انه كانت هناك رسالة واردة من اللجنة الى مجلس الأمة بتاريخ 20 مارس 2018 طلبت من خلالها اللجنة الا يقل تمثيل الجهات الحكومية في حضور اجتماعات اللجنة عن وزير أو وكيل وزارة، ووافق عليها المجلس وأصدر قرارا بان لا يقل التمثيل عن وكيل وزارة وتم التأكيد على هذا الأمر من قبل مجلس الوزراء.

ودعا الحجرف الوزراء في تصريح إلى الصحفيين إلى الحرص على حضور اجتماعات اللجنة واحترام قرارات مجلس الأمة ومجلس الوزراء بالأقل يمثل الجهات الحكومية في حضور اجتماعات اللجنة عن وزير أو وكيل وزارة.

وشدد على ضرورة هذا التمثيل الحكومي نظرا لأهمية اللجنة وحرصها على ان يكون هناك حل للشكاوى المقدمة من المواطنين والمواطنات ضد الجهات الادارية في الدولة. وذكر الحجرف إن اللجنة ورد إليها 12 شكوى ضد وزارة الداخلية إحداهما ضد الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، إلا أنه لم يحضر

العتيبي يقترح عدم منح التراخيص لبناء محطات البنزين داخل المناطق السكنية



خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة العتيبي بمنع بناء محطات البنزين داخل المناطق السكنية والتخطيط لإزالة كل المحطات الموجودة حاليا داخل المدن خلال ثلاث سنوات.

وجاء في مقدمة المقترح: تشكل محطات الوقود للسيارات داخل المناطق السكنية وقطعها المختلفة خطورة شديدة على أرواح قاطني هذه المناطق فضلا عن خطورتها على صحة السكان وسلامة الأبنية المجاورة لها، ويعتبرها البعض بمثابة قنابل

موقوتة قد تنفجر في أي وقت وتحدث مالا يحمد عقباه. وتشير الدراسات أن الأطفال وبسبب سكنهم بجوار محطات الوقود يكونوا أكثر عرضة من غيرهم بالإصابة بضيق التنفس بسبب رائحة البنزين والديزل، وهما مصدر الأذى البيئي-الصحي، والأمر لا يتوقف فقط عند خطورة الانبعاثات الغازية الخطيرة من محطات الوقود، بل يمتد إلى التلوث الكثيف لأرض المحطات والأراضي المتاخمة لها.

وقد انتهت العديد من الدول لخطورة هذا الأمر وأصدرت تشريعات تمنع ترخيص محطات الوقود داخل الأحياء السكنية، وعليه أقدم بالاقترح برغبة التالي:

منع إعطاء التراخيص لبناء محطات الوقود داخل المناطق السكنية الجديدة، والاكتفاء ببنائها فقط على اطراف المدينة والطرق الرئيسية أو على مداخل ومخارج المناطق السكنية، مع أعداد خطة خلال ثلاث سنوات لإزالة كل المحطات الموجودة حاليا داخل المناطق السكنية ونقلها للخارج

الحوية يقترح تخفيض المعدل التراكمي للابتعاث في جامعة الكويت



د. محمد الحوية

قدم النائب د. محمد هادي الحوية اقتراحا برغبة قال فيه تم تخفيض المعدل التراكمي العام للابتعاث من قبل مجلس الجامعة للمتقدمين الأطباء فقط من (3.00) إلى (2.67) وعدم شمول جميع التخصصات الطبية الأخرى فإن التخصصات الطبية لا تقتصر فقط على مهنة الطب فتم على أساس هذا حرمان شريحة كبيرة من هذه التخصصات بالتقدم للابتعاث واكمال دراستهم العليا ومنهم خريجي مركز العلوم الطبية

بجامعة الكويت بسبب المعدل التراكمي، فمنهم من استوفى جميع الشروط العامة للابتعاث باستثناء المعدل التراكمي وكذلك حاصلين على قبول من جامعات عالمية من موقه ومصنفة ضمن الجامعات المعتمدة للابتعاث لدى جامعة الكويت.

ويعد الابتعاث بالخارج أحد أهم أسباب الارتقاء بالمسيرة التعليمية، وارتفاع معيار الكفاءات العلمية، وتطور سوق العمل وتغذيته بمختلف التخصصات التي يحتاجها.

لذا فينتمي بالتقدم بالاقترح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

ونص الاقتراح: تخفيض المعدل التراكمي العام للابتعاث حسب لائحة البنجات العامة في جامعة الكويت لجميع التخصصات الطبية

الكندري يسأل بوشهري عن معاناة المواطنين في الحصول على سكن مناسب

وجه نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري ونص السؤال على: أضيف إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية مادة برقم (29) وذلك للتخفيف من معاناة المواطنين في الحصول على سكن مناسب نصها الآتي:

إذا حصل رب الأسرة من بنك الأئتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن أو لشراؤه، ثم تصرف في العقار بالبيع مرة واحدة، وقام برده مبلغ القرض كاملاً إلى البنك، ولم يحصل على قرض آخر منه، وليس له وأسرته مسكن، كان له التقدم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب لتوفير مسكن ملائم، على أن يكون ذلك بحق الانتفاع أو الإيجار له ولأسرته.

ويصدر قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس إدارة المؤسسة والشروط والضوابط والأوضاع التي يتم بها توفير المسكن الملائم، على أن يتضمن القرار على نحو خاص:

• ترتيب أولوية المخاطبين بأحكام هذه المادة حسب حاجة كل أسرة ونوع السكن الملائم وموقعه، وذلك خلال (3) سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، مع عدم المساس بحقوق أو أولوية المخاطبين بأحكام القانون (47) لسنة 1993 المشار إليه.

• وتسري أحكام القانون المخاطبين بأحكام المرسوم هذا على قانون رقم (30) لسنة 1993. المشار إليه

• وتسري أحكام هذا القانون على المخاطبين بأحكامه لمن قام ببيع سكنه بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه وحتى تاريخ نشر هذا القانون، وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على التاريخ الذي كان يتعين فيه صدور القرار الوزاري

المناه عنه في الفقرة الثانية من المادة (29) سالفة الذكر إلا أنه لم يصدر أو لم يفعل، مما ضاعف من معاناة المستفيدين من هذا القرار، لذا يرجى إفااتي وتزويدي بالآتي، 34

41 مرشحا حصيلة اليوم الثامن لتكميلية مجلس الأمة في الدائرتين الثانية والثالثة



ودمجها مع وزارة الخدمات لافتتاح الاهتمام في حل قضية البدون ساكون ندا لكل من يعرقل حل هذه القضية معلنا في حال وصولي ساتنازل عن كافة الامتيازات المقدمة لأعضاء مجلس الأمة الفاعل في هذا الميدان تشريف وتكليف.

سأسعى لاستحداث لجان برلمانية جديدة مثل لجنة التمييز وذلك للإهتمام بالمبدعين للاحتفاء بهم بين ان من اولوياتي الاهتمام بدوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بالتنمية البشرية. وطالب العطار بإنشاء وزارة للسياحة

للعديد من القطاعات الحيوية في الدولة مثل الصحة والبلدية وغيرها فنحن بحاجة الى ادارة عالية تملك الخبرة في ادارة مرافق الدولة. وأشار العطار الى انه سيتم في القطاع التربوي والمعلمين وتعديل المناهج كما

واصلت إدارة شؤون الانتخابات ولليوم الثامن على التوالي استقبال الراغبين بالترشح لانتخابات مجلس الأمة التكميلية عن الدائرتين الثانية والثالثة عقب خلو مقعدين فيهما.

حيث تقدم اثنان في الدائرة الثانية واثنان في الدائرة الثالثة ليصبح عدد المرشحين 41 مرشحا في نهاية اليوم الثامن وفي بداية العمل في الإدارة انقطع التيار الكهربائي لفترة قصيرة قبل استقبال أول المرشحين فهد عبدالله المزعل الذي تقدم باوراق ترشحه عن الدائرة الثالثة.

كما تقدم عالي عبدالله الرشيدى باوراق ترشحه عن الدائرة الثانية مطالبا بإسقاط القروض و معالجة القضايا التعليمية والصحية والإسكانية وغيرها.

والى ذلك قال مرشح الدائرة الثانية الدكتور علي محمود العطار سوف اسعى الى معالجة قانون الجرائم الالكترونية الذي اصبحت سلبياته أكثر من ايجابياته مستغرا بصمت اعضاء مجلس الأمة على هذا القانون الذي طال الكثير من الشباب مشيرا الى انه سيعمل على تنوع مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

واضاف يجب الاستفادة من خبرات القياديين المتقاعدين ولذاك ساعمل على انشاء مجلس استشاري تحت مسمى مجلس الاعيان مطالبا بخصخصة عالمية

السبيعي يسأل وزير المالية عن شركة كاسكو للطيران



الحميدي السبيعي

وجه النائب الحميدي بدر السبيعي سؤالاً إلى وزير المالية، ونص السؤال على: نشرت نقابة العاملين في الخطوط بتاريخ 10 فبراير بيانا:

تضمن اتهامات وجب الوقوف عندها وتفحصها لما لها من توابع ودلالات خطيرة على المال العام إن صححت، فقد كان البيان يفسر أوضاع الشركة والمشاكل لخدمات الطيران «كاسكو» وما آلت إليه أوضاع الشركة من قوضي وتجاوزات مالية وإدارية وتخطيط واضح أدى إلى إهدار للمال العام (حسب البيان) وعليه يرجى تزويدي بالآتي: - يرجى تزويدي بالاشتراطات الوظيفية لجميع الوظائف القيادية بالشركة الكويتية لخدمات الطيران مع تزويدي ببيان عن مدى تطابق تلك الاشتراطات مع شاغلي هذه الوظائف من ناحية سنوات الخبرة كاملة وعدد سنوات الخبرة الإشرافية والتخصصات الجامعية الدراسية المطلوبة لشغل هذه الوظائف ومدى تطابقها مع شاغلي الوظائف ومدى تطابق المؤهلات الدراسية مع شاغلي هذه الوظائف؟

2- ذكر في البيان المشار إليه بأن الشركة الكويتية لخدمات الطيران قامت بدفع غرامة مالية لإحدى الشركات بقيمة 150 ألف دولار أمريكي نتيجة الخطيئة الإدارية؟ يرجى إفااتي عن مدى صحة هذه الواقعة وأسبابها إن صححت، مع

خليل الصالح يطالب «الأشغال» بجدول زمني لإصلاح الطرق



خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح بضرورة الاعلان عن اجراءات سريعة وجدول زمني واضح لإصلاح المشاكل التي تعاني منها الشوارع وتعويض المتضررين.

وأضاف الصالح في تصريح صحفي أنه لايمكن استمرار تطاير الحصى وحفر الشوارع بعد مضي 3 أشهر على أزمة المطار. وبين أنه سبق أن قدم سؤالاً برلمانياً عن الموضوع طلب فيه ايضاح المعلومات حول الاجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال لإصلاح ورصف الطرق التي لازالت تسبب أزمة للمواطنين.

الجوية الكويتية والشركات التابعة لها، وعليه يرجى الإفادة بالآتي: 1- أسماء أعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية ومجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) مرفقاً به تاريخ تعيينهم وتاريخ انتهاء عضويتهم مدعماً بالسيرة الذاتية لجميع الأعضاء

2- ما هي الحكمة من وضع هذا الشرط الخاص المنوه عنه في الديباجة؟

3- هل من ضمن أعضاء مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية أو من ضمن أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من هم موظفين سابقين بالخطوط الجوية الكويتية أو الشركات التابعة لها؟ إن كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بأسمائهم ومناصبهم الحالية؟

4- ماهي أسباب وضع قيود وشروط تحجب المتقدمين ممن يملكون خبرات فنية وتركيبية في شركة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها من الترشح؟ 5- ما هي أسباب قيام مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» بنشر إعلان توظيف رئيس تنفيذي على الرغم من أن مدة المجلس القانونية تنتهي مع نهاية السنة المالية 2018/12/31 وأن دور المجلس ينحصر بتصريف العاجل من الأمور؛ ولذا لم يتم انتظار تشكيل مجلس جديد بعد الجمعية العمومية؟